مدخل إلى دراسة
نظرية تطور المصطلح الحديثي:
مصطلح الشاذ نموذجًا

د. خالد بن عبد العزيز أبا الخيل

قسم السنة وعلومها- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

abalkhiel@qu.edu.sa

مدخل إلى دراسة تطور المصطلح الحديثي: مصطلح الشاذ نموذجاً

خالد بن عبد العزيز أبا الخيل
قسم السنة وعلومها– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة القصيم
البريد الإلكتروني : abalkhiel@qu.edu.sa

الملخص:

تعود أهمية هذا البحث إلى كونه يسعى إلى ما يمكن أن نسميه تصميم نموذج علمي يمكن معه دراسة المصطلحات في علوم الحديث، علاوة على كونه يؤكد الحاجة إلى الدراسات المصطلحية في علوم الشريعة على وجه العموم، وتتأكد الحاجة إلى هذا النوع من البحوث إذا كان من أهم أهدافها محاولة تحريك الركود المصطلحي الذي ينتاب الدارس لهذا العلم، إذ يظن بعض الباحثين أنه علم جامد قد استوت مصطلحاته، ولم تعد بحاجة إلى مناقشة أو تحليل، فجاءت هذه الدراسة المختصرة كمدخل يحاول أن يؤسس لهذا النوع من البحوث، كما أنه في ذات الوقت يلفت النظر إلى أهمية تحليل النصوص التي أسست لهذا العلم، فهي المعيار الضابط والحاكم على كل الدراسات التي تأتي بعدها، وضرورة رد كل الإشكالات التي تعترض هذا المصطلح إليها.

الكلمات المفتاحية: تطور المصطلح، نظرية، المصطلح الشاذ.

* * *

Creed agreement and disagreement between ashaairah and Introduction to study of the theory of the evolution of tradition (hadith) term

applied study on the term " singular"

Khalid bin abdul aziz aba al-khail

Assistant professor in the department of sunnah and its sciences – faculty of sharia and islamic studies - qassim university

E-mail: abalkhiel@qu.edu.sa

Abstract:

the importance of this research to being seeks to what we might call the design of scientific model could study with in the terms of tradition(hadith) science, in addition to being emphasizes the need for the terminological studies in the sharia sciences in general, and makes sure the need for this kind of research as it was of the most important objectives of an attempt move the terminological recession haunt the student of this science, if some researchers think that science rigid have matured terminology and no longer need to discuss or analyze. That is why this brief study was trying to establish as an entry point for this type of research, as it is the same time draws attention to the importance of analysis the texts, which was established for this science,they are criterion and the officer's ruling on all of the studies that come after them, and the need to answer all the problems faced by this term.

Keywords: evolution, the term, theory, singular.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين بنينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يعد "المصطلح" هو بوابة العلوم والمعارف، فمنه تخرج وإليه تعود، وإن ضبط المصطلحات ووضع حدودها ليس بالأمر السهل واليسير، بل هو عمل تعجز عنه المشاريع الفردية، فلا بد من جهود جماعية تتجه إلى مثل هذه المهمات العلمية الضخمة، ذلك أن أكثر الإشكالات التي تعترض السالك في دروب العلم هي مشكلات المصطلح، لكن الدارس أحيانا – لعدم استيعابه هذا الجانب –يغفل عن إدراك جهة الخلل، فيذهب يمنة ويسرة لحل هذا الإشكال، وما علم أن مشكلته كانت في البوابة التي دخل منها لهذا العلم "المصطلح" هل كان مستوعبا لها؟ ومدركا لمدولاتها؟، وفي المقابل هل تضمن هذا المصطلح المدلولات التي يبحث عنها أو لا؟ كل هذه إشكالات عملية لا تقل أهمية عن فهم المسائل العلمية وتحقيق مناطها في الدرس الفقهي.

إن الدارس لعلم المصطلح من الناحية المجردة عن الإضافة لأي علم سيدرك أهميته من دون شك، لكن سيزداد إيمانا بأهميته إذا أضافه لعلم من العلوم أو معرفة من المعارف وبان له ثمرته فيها، ويأتي علم مصطلح الحديث كأبرز الأمثلة الدالة على ذلك، وإني لا أشك أبداً أن من الأسباب التي هيأها الله تعالى وحفظ بها سنته هو هذا العلم الشريف "علم المصطلح"، إذ ليس هو علم من علوم المنطق المجردة، بل هو علم حي متحرك ومتطور، لم يزل العلماء من لدن أئمة هذا العلم حتى يومنا هذا يحرسون هذا العلم من الجمود تارة ومن التحريف تارة ومن التشابك بالعلوم الأخرى تارة أخرى. وقد أردت بهذا البحث المختصر أن أضع مدخلاً لنظرية تطور المصطلح في الدرس الحديثي وأستعرض مسيرة التطور في الدراسات المصطلحية، ثم أختم بإجراء دراسة تطبيقية مختصرة على مصطلح الحديث الشاذ، وقد كتبت هذا البحث وأنا أعلم بأنه من المتعذر جداً أن أرصد مراحل تطور المصطلح الحديثي من بدايته،

فهذا جهد لا يمكن أن أوفيه حقه ببحث مختصر، بل حتى ولو برسالة علمية، إذ لا بد –كما قلت– من مشروع جماعي مؤسسي، لكن كان مقصودي – بالمقام الأول– هو قدح شرارة النظر في طريق الدارسين، ومحاولة تصميم أنموذج علمي يمكن تطبيقه على هذا النوع من الدراسات المصطلحية.

كما أنه من نافلة القول الإشارة إلى أنه ليس من مقاصد هذه الدراسة تحرير القول في الحديث الشاذ ودراسة تطبيقاته العلمية، وإنما المقصود مقاربة هذه الأهداف:

أولاً: محاولة تصميم أنموذج علمي يساعد الباحثين على القيام بهذا النوع من الدراسات.

ثانياً: وضع بعض المعالم والإشارات التي تلفت النظر إلى دراسة مصطلحات هذا العلم.

ثالثاً: تسليط الضوء على النصوص المؤسسة لهذا العلم وأهميتها المركزية في البناء المصطلحي لهذا العلم.

رابعاً: دراسة مصطلح الشاذ من جهة تأسيس مصطلحه والإشكالات التي طرأت عليه لاحقاً وعلاقتها بالمصطلح نفسه.

مشكلة البحث:

يمكن أن نحدد المشكلة بالسؤالين التاليين:

– إذا أراد الباحث أن يدرس تطور المصطلح وأثره على الدرس الحديثي، ماهي الخطوات التي يجب أن يقوم بها؟

– هل لنظرية تطور المصطلح أثر على المصطلح الحديثي؟

حدود البحث:

سوف يكون البحث متوجهاً إلى ما يمكن أن نسميه تصميم أنموذج علمي يؤسس لدراسة تطور المصطلحات وأثرها على الدرس الحديثي، وستقتصر الدراسة التطبيقية على مصطلح الشاذ كمثال على ذلك.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث دراسة خاصة تتناول هذا الجانب في المصطلح الحديثي، وهذا النوع من الدراسات كثير جداً في الدراسات القرآنية، وخاصة في دراسات بلاد المغرب العربي، لكن في الدراسات الحديثية لم أقف على عمل يتوجه لهذا، ولذا رأيت من الأهمية إفرادها ببحث مستقل.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي تقريباً، والمقصود بالمنهج التاريخي هو في أصله علمية تجميع لأدلة تاريخية قديمة والعمل على ترتيبها وتصنيفها ونقدها، ثم عرضها في صورة حقائق موثقة، والخروج بمدلولات وقرائن؛ تساعد على فهم موضوع علمي معين أو مشكلة اجتماعية". وسآخذ منه ما يتعلق ببحثي خاصة في مسألة التطور المصطلحي[1] .

خطة البحث:

جعلت البحث في تمهيد ومبحثين:

التمهيد، وفيه أهمية الدراسة المصطلحية للعلوم.

المبحث الأول، وفيه: مسيرة التطور المصطلحي في الدراسات الحديثية.

المبحث الثاني، وفيه: دراسة تطبيقية على الحديث الشاذ.

أسأل الله عز وجل أن يستعملنا في طاعته ومراضيه، وأن يتولانا بعنايته وألطافه، والله أعلم وأحكم وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

١() ينظر كتاب مصطلح التاريخ لأسد رستم ص ١٣ وما بعدها

تمهيد:

أهمية الدراسة المصطلحية للعلوم الشرعية

تأتي أهمية الدراسة المصطلحية للعلوم من كونها تؤرخ لأهم مرحلة من مراحل التكوين العلمي للعلوم والمعارف وهي مرحلة المصطلح، ذلك أن أي علم من العلوم محال أن يستحق وصف العلم دون أن يمر بهذه المرحلة، فالدراسة المصطلحية إذا هي مفتاح هذا العلم، حتى وصفها بعض الباحثين بأنها: "من أوجب الواجبات وأسبقها، وآكدها على كل باحث في أي فن من فنون التراث، لا يقدم ولا ينبغي أن يقدم عليها تاريخ ولا مقارنة ولا في حكم عام ولا موازنة؛ لأنها الخطوة الأولى للفهم السليم الذي عليه ينبني التقويم السليم والتاريخ السليم".(١)

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذا النوع من الدراسات يكتنفه الكثير من الصعوبات العلمية أو بالتحديد المزالق المعرفية؛ لأن تشكل المصطلح وولادته قد تكون أحياناً ناقصة عن الإحاطة بجميع أفراده ومفاهيمه، ففي هذه الحالة يسير المصطلح ويتداول وهو يحمل في داخله مأزقاً معرفياً أو إشكالاً علمياً، من مثل: تشابكه مع اشتقاقه اللغوي، وغلبه اصطلاح أهل الاصطلاح في استعماله على معناه اللغوي في جذره الأصلي، أو ضيق الدلالة اللغوية للمصطلح عن الإحاطة بكل استعمالاته المصطلحية التي جاءت بعد ذيوعه وانتشاره، وهكذا، فهذه الإشكالات تؤثر بشكل واضح على هذا النوع من الدراسات، وفي المقابل تؤثر –إذا لم تكن دقيقة وضابطة– على الدراسات التاريخية المقارنة التي تتحدث عن أصل العلوم والمعارف وبدايات تكوينها.

ولأجل هذا فالمصطلح العلمي هو ركن ركين في العلم نفسه، بل إن المتأمل في طبيعة العلم من حيث كونه (علماً) يجد أنه ينبني على ثلاثة أركان

(١) البوشيخي، الشاهد. ١٩٩٥م، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، (ص١٣) الطبعة الثانية، دار القلم، الكويت.

هي: المصطلح، والقاعدة، والمنهج، والركنان الأخيران ينطلقان من المصطلح ويعودان عليه"[١]، ولهذا فإن الخلل في دراسة المصطلح وتجاوزه، أو إهمال بعض المراحل التاريخية في تطوره واكتماله سيعود بالنقص حتماً على تمثليه لمحتواه ومضمونه، "لأن أول ما يولد عادة من العلم هو المفهوم –أي المعنيى العلمي البسيط– الذي يشكل مضمون المصطلح في مرحلته الجينية"[٢]، ومن ثم المصطلح الذي يجمع هذا المحتوى العلمي المفهوم في كلمة واحدة، ثم القواعد التي تنظم تفاصيل هذا العلم، ثم المنهج الذي ينظم جميع هذه القواعد في مبنى واحد. وهذا التسلل التاريخي المنطقي لمراحل تكوين العلم يؤكد أن المصطلح يمثل ركناً مهماً في هذه المراحل، ولهذا لربما أدى القصور في وضعه إلى انحراف في مسيرة معناه الدلالي واللغوي.

ولأن المصطلح العلمي هو بوابة العلوم؛ فمنه تعبر وإليه تعود؛ لهذا فإن أكثر الإشكالات التي تواجه المشتغلين بنقل العلوم والمعارف إشكالية ترجمة المصطلحات أو تعريبها، فإذا ما نجحوا في ترجمتها بشكل دقيق وضابط لمفهوم المصطلح في وضعه الأصلي فحينئذ تكون الترجمة أمراً ميسوراً، وإضافة علمية للغة المنقول إليها، والعكس الصحيح أيضا.[٣]

وقد نشطت الدراسات المصطلحية في الأعصار المتأخرة، وخاصة في بلاد المغرب العربي، فظهرت الكثير من الدراسات العلمية التي تتحدث عن المصطلحات باعتبار تاريخها، وظروف نشأتها وأسس تكوينها، كما ظهرت بعض الدراسات التي تسبر أغوار مصطلحات العلوم الشرعية وتغوص في أعماقها العلمية وتحلل أنساقها المعرفية. وفي بعض البلاد الغربية نشطت

(١) انظر: الأنصاري، فريد. ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، (ص٦٠).

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) انظر: كتاب سواعي، محمد. ٢٠٠٣م. أزمة المصطلح في القرن التاسع عشر مقدمة تاريخية، الناشر: المعهد الفرنسي للدراسات العربية– دمشق.

حركة الدراسات المصطلحية – في وقت مبكر ، فظهر هذا العلم وتنوعت مدارسه، وكان المهندس النمساوي "يوجين فوستير" هو أول من أطلق شرارة الحاجة إلى ضبط المصطلح بعد هذه الثورة الصناعية الهائلة، ولهذا نشأت مدرسة في المصطلح باسمه وتسمى علم المصطلح الفوستيري(١)، وكان الغاية منها هي توحيد المصطلحات التقنية والعلمية عبر وضع المبادئ الأساسية لعلم المصطلح وللتقييس المصطلحي، ومن هذه المدرسة التي أسسها المهندس النمساوي خرجت الكثير من المدارس في علم المصطلح، فظهر ما يسمى بعلم المصطلح الاجتماعي، وعلم المصطلح النصي، وعلم المصطلح المعرفي وعلم المصطلح الثقافي، وعلم المصطلح الدلالي.(٢)

* * *

(١) ينظر: كلود لوم، مارلي. علم المصطلح مبادىء وتقنيات، ترجمة ريما بركة، (ص١٧)، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للترجمة.

(٢) ينظر: مقدمة كتاب علم المصطلح مبادئ وتقنيات: لماري كلود لوم، ص ٢٠.

المبحث الأول:

مسيرة التطور المصطلحي في الدراسات الحديثية

أشرنا في التمهيد إلى أن وظيفة المصطلح هو التعبير عن المفهوم أو المحتوى العلمي البسيط، وتحويله من معنى منثور إلى جمعه في قالب لغوي دال، أو ما يعبر عنه أحدهم بأن المفهوم يدل على شيء ما، فيتم التعبير عنه بواسطة المصطلح، وهذا المصطلح يدل أيضا على مفهوم، لكن الفرق بينهما أن المصطلح ينتمي إلى المستوى اللغوي، والمفهوم ينتمي إلى المستوى المعرفي(١). ولهذا فإن المحتوى العلمي الحديثي الذي تميز بالثراء والكثرة في القرون الأولى كان من الطبيعي جداً أن يحتاج إلى مصطلحات تضبط دلالته الاصطلاحية، ولأن القرون الأولى كانت متركزة على بناء المفاهيم والتصورات لهذا العلم العظيم: علم الحديث النبوي، وهي المرحلة التي تسبق عادة ولادة المصطلحات فلهذا لم يتشكل علم المصطلح الحديثي –في هذا العصر– كعلم يمكن ترسيم حدوده ومبانيه، غير أنه من الخطأ العلمي البين أن نتجاوز عصر الصحابة رضوان الله عليهم الذي تم فيه تأسيس نواة علم المصطلح عبر تداول طرائق التثبت والاستيثاق عند روايتهم للحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم رغم قربهم من مصدر النص، وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ، لكن كان فعلهم جاء بمثابة استشراف دقيق لمستقبل الرواية التي ستزداد أحوالها وقوانينها تعقيداً وتشابكاً كلما بعد الناس عن العصر الأول، ولهذا يمكن القول بأن "الاستيثاق في رواية الحديث والتثبت من صحة المروي وعدالة الراوي وضبطه وغير ذلك من صفاته لم يبتدعه علماء أصول الحديث فيما بعد، ولكنهم رأوا أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم ، قد مهدوا لهم سبيله وعبدوا طرقه فساروا هم في الطريق التي رسمها لهم سلفهم الصال –رضي الله عنهم

(١) ينظر: مقدمة كتاب علم المصطلح مبادئ وتقنيات: لماري كلود لوم، ص ٢٠.

أجمعين-"[١]، وساعد على ذلك فهم الصحابة -رضوان الله عليهم- ومن جاء بعدهم من التابعين لأسرار اللغة العربية وإدراكهم لمراميها وغوصهم في تراكيبها ودلالتها، ونتيجة لهذا يمكن القول بأنه لم ينشأ في مسيرة التطور المصطلحي الحديثي ما نشأ في غيره من العلوم من أزمة قصور الوضع اللغوي عن الوضع الاصطلاحي، وما حصل من ذلك هو فقط بسبب تداخل علمي الأصول والحديث، وليس ما يتوهمه بعضهم بأن ذلك بسبب قصور المنهجيات الحديثية وجمودها![٢]

وتداخل علمي الأصول مع علم الحديث جاء نتيجة لعدة أسباب، من أهمها أن المعتنين بضبط المصلح الحديثي بعد انتهاء عصر الرواية وعصر النقد كانوا من علماء الأصول، ولهذا جاء التركيز على العناية الشديد بضبط المصطلحات من ناحية حدودها المنطقية أكثر من العناية بدلالتها الاصطلاحية عند أهل الفن، ونتيجة لهذا حصل أن تسربت الكثير من المباحث الأصولية إلى علم مصطلح الحديث، وأدى هذا بالتأكيد إلى وجود فراغ اصطلاحي في بعضها، بل ربما تجد أحياناً مصطلحات باتت أشبه بالمقدمة لكل من يقرأ في كتب مصطلح الحديث مع أنها أجنبية في وضعها الاصطلاحي عن صناعة المحدثين، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، مباحث المتواتر، الآحاد، وهي التي يستفتح بها الدارس لعلم المصطلح دراسته لهذا العلم، ولأن كثيراً من الأصوليين هم من أرباب الكلام، فقد نشأت هذه المباحث

(١) ينظر: الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج١/٢٣، الناشر: المكتبة السلفية- المدينة المنورة.

(٢) ينظر: "خنشي، محمد عمراني، إشكاليات المصطلح في علوم الحديث (ص٢١)، كتاب إلكتروني على الموقع http://www.alhiwar.org/ar/ وقد وجه كتابه إلى نقد منهج المحدثين، ووصفهم بالحشوية حيناً، وبالكهوفية حيناً آخر، فهم -برأيه- لا يحسنون صناعة المصطلحات ولا صياغتها، وهذا نقد لم يسبق إليه الكاتب ولم يقدم دليلا واحدا على ما كتب، وغاية ما فعل أنه ملأ كتابه بالتعيير والنبز بالألقاب، وهذه صناعة يحسنها كل من لا يحسن صناعة العلم.

عندهم –مثل المتواتر والآحاد– لأجل رد بعض الأخبار التي تخالف قواعدهم التي أسسوها، وهذا يخلق إشكالات علمية كبيرة في علم "المصطلح الحديثي".

وإضافة إلى ما سبق فإن معالجة الأصوليين للأحاديث تختلف تماماً عن معالجة المحدثين، وذلك بسبب اختلاف المدرستين من حيث التكوين العلمي، فمدرسة الأصوليين تعتني ببناء القواعد وضبطها ومن ثم البحث عن مثال لها، بخلاف مدرسة المحدثين التي تعتمد في بنائها على الواقع الحديثي، ولهذا لا تكثر عندهم القواعد المطلقة والأحكام القاطعة، وإنما ملاحظة القرائن وبناء القواعد من خلال الأمثلة. ومن أراد أن يعرف المسافة الكبيرة بين المدرستين فليقرأ ما يقع بين بعض الأصوليين وبعض المحدثين من منازعات في تصحيح حديث أو تضعيفه.(١)

وعنما نقرأ في التسلسل التاريخي لولادة علم المصطلح عند المحدثين يمكن أن نقسمه إلى المراحل التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة المحتوى العلمي/ المفهوم:

بعد نزول القرآن الكريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانشغاله صلى الله عليه وسلم ببيان هذا القرآن للناس، يبلغ نذره وأوامره، ويوضح متشابهه ويبين هداياته كان هذا البلاغ هو مادة سنته صلى الله عليه وسلم ، ولما كان القرآن مأمونا من الزيادة والنقصان بوعد الله الحق "إنا نحن نزلنا

(١) يمكن أن نمثل في هذا الباب ما وقع بين الحافظ ابن عبد الهادي وبين السبكي في تصحيح حديث ابن عمر ب "من زار قبري وجبت له شفاعتي" ينظر: الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، الصارم المنكي في الرد على السبكي، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي / (ص٢٩)، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت– لبنان. وهناك رسالة علمية مطبوعة نافعة في هذا الباب: بعنوان: "(القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين وأثر ذلك في قبول الأحاديث أو ردها) للدكتورة أميرة الصاعدي.

الذكر وإنا له لحافظون"[١]، فكان محفوظاً في صدره الشريف صلى الله عليه وسلم ، وكان الانشغال كل الانشغال –عند الصحابة– بهذا التنزيل الشريف مدارسة وحفظاً وتبليغاً وتفسيراً، بينما كانت السنة تؤدي دورها الضخم في خدمة هذا التنزيل الشريف وكان المعصوم صلى الله عليه وسلم يؤدي دور البلاغ بالتنزيل المطهر تارة، وبالسنة المشرفة تارة أخرى، غير أنه بعد استقرار النزول ووفاة الرسول صلى الله عليه وسلم شعر الصحابة إلى الحاجة الماسة لضبط السنة والإمساك بزمامها حتى لا يتجرأ أحد عليها، فكان عمر رضي الله عنه من أوائل من رسخ ذلك كما في القصة المشهور في حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان، حيث روى الشيخان عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع"، فقال: والله لتقيمن عليه ببينةٍ، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبي ابن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك[٢] ، وحديث أبي بكر رضي الله عنه مع المغيرة رضي الله عنه في توريث الجدة، ولفظه: قال قبيصة بن ذؤيب: (جاءت الجدة أم الأم وأم الأب إلى أبي بكر، فقالت: "إن ابن ابني أو ابن بنتي مات، وقد أخبرت أن لي في كتاب الله حقاً"،

(١) سورة الحجر، آية رقم (٨).

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م ، صحيح البخاري، ٥٤/٨ح ٦٢٤٥ الطبعة: الأولى، الناشر: دار الشعب– القاهرة، النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، ١٦٩٤/٣ح٢١٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت.

فقال أبو بكر: "ما أجد لك في الكتاب من حق، وما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى لك بشيء، وسأل الناس". قال: "فسأل الناس، فشهد المغيرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس "، قال: "ومن سمع ذلك معك؟" قال: "محمد بن مسلمة"، قال: "فأعطاها السدس"، وقال: "إذا اجتمعتما فهو بينكما")[1] ، ويحصل منهم هذا رغم أنهم رضي الله عنهم

(١) وقد وقع في إسناد الحديث اختلاف، ينظر: الشيباني، أحمد بن حنبل، ١٤٣١هجرية، ٢٠١٠ م، المسند، المحقق: مكتب البحوث بجمعية المكنز، ٢٢٥/٤ح١٨١٤٣ الطبعة: الأولى، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي، الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، ٤/ ٤١٩ح ٢١٠٠، الطبعة: الثانية، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ٣ /٨١ح٢٨٩٦، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه،، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ٩٠٩/٢ح ٢٧٢٤، الناشر: دار الفكر- بيروت، من طريق مالك بن أَنس، والقرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، ١٣٨٧ هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري،٩٥/١١، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب.

من طريق أبي أويس. كلاهما (مالك وأبو أويس) عن ابن شهاب الزهري، عن عثمان بن إسحاق بن خرشة، عن قبيصة بن ذؤيب، ورواه أحمد ٢٥٢/٤ح١٨٠٠٧ من طريق معمر، والترمذي ٤١٩/٤ح ٢١٠٠ من طريق سفيان بن عيينة ، النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. سنن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ٧٣/٤، الطبعة الثانية، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب . من طريق يُونس ح٦٣٤٤ وصالح ح٦٣٣٩ والأَوزاعِي ح٦٣٤٠ ، ومعمر ح٦٣٤١، وإِسْحَاق بن راشد ح٦٣٤٢، وشُعَيْب ح٦٣٤٣. وابن ماجة ٩٠٩/٢ح٢٧٢٤ من طريق يونس. سبعتهم (مَعْمَر وسفيان ويونس، وصالح، والأَوزاعِي، وإسحاق بن راشد، وشعيب) عن ابن شهاب الزهري، عَنْ قبيصة بن ذؤيب. قال الترمذي: (وفي الباب عن بريدة، هذا أحسن وهو أصح من حديث ابن عيينة). وظهر مما تقدم أن عامة أصحاب الزهري رووه على الوجه الثاني، ورجح محمد بن يحيى الذهلي الوجه الأول، وقال: (والحديث حديث مالك وأبي أويس؛ لإدخالهما بين ابن شهاب وقبيصة عثمان بن إسحاق بن خرشة). (ينظر: التمهيد، لابن عبد البر ٩٥/١١). ورجحه أيضاً الدراقطني –(ينظر: العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ١٨٦/٣، الطبعة الأولى، =

لا يتصورون –من طهرهم ونقائهم– أن أحدا ستبلغ به الجرأة إلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولهذا ربما غضب بعضهم لو سأله أحد من حدثك بهذا الحديث: مثل ذلك ما يرويه حميد الطويل، أن أنس بن مالك ربما سئل إذا حدَّث فيُقال له: أنت سمعت هذا من رسول الله؟ فيغضب، ثم يقول: (ما كل ما نحدثكم سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كان بعضنا يكذب على بعض)[١]. ومثله أيضا الموقف الآخر لأنس بن مالك رضي الله عنه لما ذكر حديثاً في تحريم الخمر، فقال له أحدهم: أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال: (نعم، أو حدثني من لا يكذب، والله ما كنا نكذب، ولا ندري ما الكذب)[٢]. ومثله قول البراء بن عازب رضي الله عنه: "ما

=

الناشر: دار الكتب العلمية)–، وابن عبد البر، فقال: (والقول عندي قول مالك ومن تابعة –والله أعلم–؛ لأنهم زادوا ما قصر عنه غيرهم). (القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري،١٤٢١هـ– ٢٠٠م. الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ٣٤٧/٥ ، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية– بيروت). وأي الوجهين كان هو الصحيح، فإن قبيصة لم يسمع من أبي أبكر، فسماعه من أبي بكر مرسل؛ لأنه ولد في أول عام الهجرة. (ينظر: التمهيد، لابن عبد البر ٩٢/١١، والاستذكار٣٤٧/٥، المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي،١٩٨٠م. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، ٤٧٧/٢٣، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت)، ولهذا أعله بالانقطاع ابنُ حزم وعبد الحق. (ينظر: التلخيص الحبير١٨٦/٣) إلا أن ابن حجر صحح الخبر، فقال: (وإسناده صحيح؛ لثقة رجاله إلا أن صورته مرسل). (ينظر: التلخيص الحبير١٨٦/٣). ولعل ابن حجر صححه؛ لأجل إمكانية سماع قبيصة من أبي بكر، فسنده يمكن أن يحتمل السماع. (ينظر: التمهيد ٩١/١١).

(١) ينظر: الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ١٩٨٣م. المعجم الكبير للطبراني، ٢٤٦/١ح٦٩٩، الطبعة: الثانية، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان، ١٤٠٩هـ– ١٩٨٨م، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ١٥٧/١، الناشر: دار الفكر، بيروت.

(٢) الكامل، لابن عدي ١٥٩/١.

كل ما نحدثكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعناه منه، منه ما سمعناه، ومنه ما حدثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب) .[١]

ونتيجة لشعور الصحابة –رضوان الله عليهم– باختلاف العصر عما كانوا عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورأوا أن الرواية تواجه تحديات كبيرة من أبرزها تراجع الناس واختلافهم وانشغالهم بالدنيا وتقحمهم ما يضرهم في دينهم ودخولهم في المشتبهات، وغير ذلك من الأمور التي توهن جانب التدين الذي لا ينفك بحال عن جانب الرواية، هنا تحول الصحابة إلى ما يمكن تسميته من منهج التلقي العام الذي كانوا عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى منهج التلقي الخاص، فكانوا لا يستقبلون النصوص إلا ممن يعرفوه بالسلامة التامة، ويصور ذلك موقف ابن عباس رضي الله عنهما من بشير العدوي، إذ كان الأخير يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأول لا يأبه لحديثه ولا يستمع إليه، فقال بشير: (يا ابن عباس، مالى لا أراك تسمع لحديثي؟! أحدِّثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف".[٢]

وقد امتدت هذه المرحلة لتشمل عصر الرواية في عهد التابعين رغم أن الحاجة كانت ماسة للقيام بترسيم حدود واستراتيجيات المنهج النقدي عبر صياغة المصطلحات العلمية الضابطة لحركة النقد الحديثي، لكن ضخامة موروث الرواية الذي تركه الصحابة جعلت التابعين لا ينصرفون إلى صناعة المصطلحات، وإنما إلى غربلة هذا الموروث عبر استحداث أعظم منهج علمي عرفته البشرية، وهو منهج النقد الحديثي، فنشأت المدارس الحديثية، وتم ترسيم

(١) المرجع السابق ١٥٧/١.

(٢) مقدمة صحيح مسلم ١٢/١.

حدود الرواية عند النقاد بجعلها تدور في كل قطر على أسماء معروفة في عالم الرواية، وقد عبر عن ذلك الإمام علي بن المديني في نص من أهم نصوص النقد الحديثي، يقول رحمه الله:"نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة، فلأهل المدينة ابن شهاب الزهري ولأهل مكة عمرو بن دينار، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن كثير، ولأهل الكوفة، أبو إسحاق السبيعي، وسليمان بن مهران، ثم صار علم هؤلاء السنتة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف، فلأهل المدينة مالك، ومحمد بن إسحاق، ومن أهل مكة: عبد الملك بن جريج، وسفيان بن عيينة، ومن أهل البصرة سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة وأبو عوانة وشعبة، ومن أهل الكوفة سفيان الثوري والأوزاعي، ومن أهل واسط هشيم بن بشير، ثم انتهى علم هؤلاء إلى ستة: يحيى بن القطان ويحيى بن زكريا ووكيع بن الجراح وعبد الله بن المبارك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن آدم"(١). وهذا النص مهم جداً في تصور الكيفية التي ضبط بها المحدثون منهجهم النقدي، إذ جعلوا الرواية تدور –كما قلنا– على أسماء معروفة في باب الرواية ولا يكاد يختلف عليها أحد، وجعلوهم موزعين على ثغور الرواية، بحيث لا يند من حديث هذا القطر شيء إلا وقد عرف مخرجه، والمقصود من هذا الضبط حتى لا يفلت زمام الرواية من أيديهم ويضيع عقدها.

ثم بعد ذلك وفي القرن الثالث على وجه التحديد بدأ التفنن في التصنيف، فألفت المصنفات الكثيرة في هذا الباب، لكن عامتها متوجه إلى حصر المرويات وجمع أسانيدها، دون التفات إلى تأليف كتب خاصة بمصطلحات هذا العلم، غير أنه كان النقاد يضمنون في كتب الرواية كلامهم على الأحاديث صحةً وضعفاً، ويستعملون في ذلك مصطلحات هي كانت فيما بعد أمات مصطلحات هذا العلم، ولهذا نستطيع القول بأن المرحلة الثانية شارفت

(١) ينظر: المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء،١٩٨٠م، العلل، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، ص٣٨، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت.

على البدء بعد انتهاء عصر التصنيف.

أخيراً لا بد من الإشارة هنا إلى أن الدارس للمسألة المصطلحية يجب عليه أن يركز في هذه المرحلة على أهم ركن فيها وهو ركن الإحصاء، فهو مهم جداً، بل لا يمكن أن يضبط المصطلح ضبطاً علمياً صحيحاً إلا بالقيام بعملية إحصاء دقيقة لكل هذه المصطلحات التي تدل على هذا المصطلح وتقترب منه في الدلالة، ثم يبدأ في دراستها وتحليلها وإيجاد العلائق والفروق بينها.

المرحلة الثانية: مرحلة الاصطلاح:

ونعني بهذه المرحلة صناعة المصطلحات العلمية لهذا العلم، بحيث جرى تسمية كل ما يتعلق بالعملية النقدية على النحو التالي:

أولاً: مصطلحات الإسناد: يشكل الإسناد –الذي هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن– الركن الأول في عملية النقد، وعلى هذا محال أن يقبل المحدثون خبراً ليس له إسناد، وقد كان الإمام الزهري يشبه الإسناد بالدرج التي يصعد بها السطح، فكان إذا حدث أتى بالإسناد، وقال: (لا يصلح أن يرقى السطح إلا بدرجة)[1]. بل ربما كان هذا الخبر الذي ليس له إسناد محل سخرية منهم، وقال شعبة بن الحجاج: (كل شيء ليس في الحديث "سمعت" فهو خلٌ أو بقل)[2] ، وقال بقية بن الوليد: (ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث، فقال: ما أجودها لو كان لها أجنحة)[3]. والأصل فيه أن يبدأ الإسناد من صاحبه إلى

(١) الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي ابن أبي حاتم هـ ١٩٥٢م، الجرح والتعديل، ١٦/٢، الطبعة الأولى، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية– بحيدر آباد الدكن– الهند، دار إحياء التراث العربي– بيروت.

(٢)الكامل، لابن عدي ٤٨/١ .

(٣) البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب،١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ١٢٤/٧ الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت.

النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل راو يروي عمن بعده بدون انقطاع حتى يصل إلى منتهاه، هذا الأصل في الإسناد، وما خرج عن هذا الأصل على أي نوع كان الخروج فيتم تسميته باصطلاح علمي معين، فمثلاً: الإسناد الذي يسقط من أوله الراوي الأول يسمى معلقاً، والإسناد الذي يسقط منه راويان فأكثر يسمى معضلاً، والإسناد الذي يسقط منه الحلقة الأخيرة يسمى مرسلاً، وهكذا.. كما جرى أيضاً تسمية حتى مالا تعلق له بالنقد، من مثل تسمية أشكال الرواية وأنواعها، كرواية الأقران والمدبج ورواية الأكابر عن الأصاغر ورواية الآباء عن الأبناء ورواية الأبناء عن الآباء، بل جرى تسمية حتى طرائق وأنواع تحمل الراوي للحديث عن شيخه، من مثل: السماع من الشيخ والقراءة على الشيخ، والإجازة والمناولة والكتابة والإعلام والوصية والوجادة ونحو ذلك.

وأما الرواة فقد وضع لهم النقاد أسماء بحسب أحوالهم، من مثل المجهول، والضعيف، وسيء الحفظ، والمختلط، والمدلس، والوضاع، ونحو ذلك.

ثانياً: المتن: يشكل المتن وهو النص الذي ينتهي إليه الإسناد الركن الثاني في عملية النقد، والأصل أن يكون النص سالماً من كل ما يؤثر على ثبوته أو يغير دلالته، ولهذا تمت تسمية كل ما خرج عن هذا الأصل، فجاء مصطلح ناسخ الحديث ومنسوخه ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ورواية الحديث بالمعنى، والشاذ، والمنكر، والمقلوب والمدرج، ونحو ذلك.

هذه التسميات الاصطلاحية كثير منها تم تداوله في العصور الأولى، لكن لم يتم ترسيمها بالشكل الاصطلاحي حتى القرن الثالث تقريباً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القول بأنه في المرحلة الأولى لم يكن هناك مؤلفات مستقلة تتناول علم الحديث من حيث الدراية، وإنما عامة المؤلفات تتعلق بجانب الرواية، لا يعني هذا أن علم الدراية لم يظهر إلا متأخراً، بل إن كل مسائل علوم الحديث مستخرجة من علوم المتقدمين في القرون الأولى، كما

سبق، ومنها ما في ثنايا بعض الكتب، ككتاب الرسالة للشافعي، ومقدمة صحيح مسلم، ورسالة أبي داود إلى أهل مكة، والترمذي في العلل الصغير والكبير، وغيرها، وفي القرن الرابع ألَّف ابن حبان كتابه (التقاسيم والأنواع) حيث وضع في مقدمته بعض مسائل هذا الفن، ومثل ذلك في مقدمة كتابه (المجروحين) وكتابه (الثقات). والقصد الإشارة إلى أن هذه القواعد والمسائل لم تجمع في كتاب مستقل، حتى جاء الرامهرمزي (ت: ٣٦٠ هـ)، وألَّف كتابه المشهور: (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، وقد جمع فيه جملة من قواعد هذا العلم. لكنه لم يضعه لقصد الضبط المصطلحي، وإنما كان مقصوده الأصلي –كما أبان في مقدمة الكتاب– الرد على من يزدري بأهل الحديث وينتقصهم، وبذلك استفتح كتابه[١]، ثم ضمنه بعض القواعد المنثورة وآداب الطلب، وقوانين الرواية، وعلل بعض الأحاديث، وأحكام بعض سماعات الرواة.

ثم جاء بعده الحاكم (ت: ٤٠٥ هـ) وألَّف كتاباً مستقلاً في علوم الحديث، وسماه باسم هذا الفن: (معرفة علوم الحديث)، وأبان عن القصد من تأليفه كما قال في مقدمة الكتاب فقال: "فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلَّت مع إمعانهم في كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف يشتمل على ذكر أنواع علوم الحديث مما يحتاج إليه طلبة الأخبار المواظبون على كتابة الأثار، وأعتمد في ذلك سلوك الاختصار دون الإطناب في الإكثار"[٢]. ولهذا يمكن القول بأن الحاكم هو أول من ألَّف في ضبط مصطلحات قوانين الرواية وليس غيره، وهذا ظاهر جداً في تسمية مباحث الكتاب، إذ هو يستفتح غالباً كل

(١) ينظر: الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، (ص١)، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار الفكر– بيروت.

(٢) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، (ص١،٢)، الناشر: دار الفكر المعاصر– بيروت.

مبحث بقوله: ذكر النوع الأول من معرفة علوم الحديث، وذكر النوع الثاني... وهكذا.

وفي القرن الخامس جاء الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣ هـ) وتفنَّنَ في التصنيف في علم المصطلح، فصار عمدة مَنْ جاء بعده، وكان كما يقول ابن نقطة: (ولا شبهة –لكل لبيب– أن المتأخرين من أصحاب الحديث عيال على أبي بكر الخطيب)[١]. وقد ألَّف مصنفات مستقلة في أنواع علوم الحديث، من أشهرها كتابه: (الكفاية في علم الرواية)، و (الجامع لأخلاق الراوي وآداب الواعي).

وبعد الخطيب تتابع الأئمة في التأليف بمسائل ومباحث هذا العلم، حتى إذا كان القرن السابع بدأت المؤلفات تأخذ مساراً مختلفاً من حيث طريقة ترتيب المسائل، وكذلك من حيث التفنن في عرض مباحث هذا العلم، والتوسع فيها. ويعدّ كتاب الإمام ابن الصلاح (ت: ٦٤٣ هـ): (معرفة أنواع علوم الحديث) أو ما اشتهر بـ: (مقدمة ابن الصلاح) من أوائل المؤلفات على هذا النحو. وكان هذا الكتاب عمدة من جاء بعده من الكتب. قال ابن حجر في وصفه: "فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرِّقة، فجمع شتات مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُخَبَ فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره؛ فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظمٍ له ومُختصِر، ومستدرِك عليه ومُقْتصِر، ومعارِض له ومنتَصِر"[٢]. ثم بعد ذلك تتابعت المؤلفات التي تصدر عنه، حيث نظمه بعضهم كالعراقي في (ألفية الحديث) والسيوطي في "ألفيته"، واختصره آخرون،

(١) البغدادي، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المحقق: كمال يوسف الحوت، ص: ١٥٤، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٢) العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ١٤٢٢هـ. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، ص: ٣٤ الطبعة: الأولى، الناشر: مطبعة سفير بالرياض.

كالنووي (ت: ٦٧٦ هـ) في كتابه (الإرشاد)، وابن دقيق العيد (ت: ٧٠٢ هـ) في كتابه (الاقتراح في بيان الاصطلاح)، وابن كثير (ت: ٧٧٤ هـ) في كتابه (اختصار علوم الحديث). ومن العلماء من اختصر بعض مختصراته، كالذهبي في كتابه (الموقظة)، فقد اختصر فيه كتاب ابن دقيق العيد، وكذلك النووي الذي اختصر كتابه (الإرشاد) في (التقريب)، ثم جاء السيوطي وشرح التقريب بكتابه (تدريب الراوي)، ومنهم مَنْ شرح نظم الكتاب كالعراقي في شرح ألفية العراقي، والسخاوي في كتابه (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) فإنه شرح ألفية العراقي شرحاً موسعاً، ثم جاء الحافظ ابن حجر وألَّف كتابه (نخبة الفكر)، ثم توارد العلماء على العناية بهذا المختصر، حتى قال علي ملا قاري: إنه أُلِّفَ على هذا الكتاب –تعليقاً وشرحاً ونظماً– ثمانية وثلاثون كتاباً[١]، وبلغ عددها عند بعض الباحثين خمسة وأربعين كتاباً[٢]، وبلغ بها بعضهم ستة وستين كتاباً[٣]، ثم شرح الحافظ ابن حجر كتابه النخبة في كتابه الآخر: (نزهة النظر)، ثم بعد ذلك تكاثرت المؤلفات في هذا العلم دون أن يكون بينها وبين ما تقدم –بالضرورة– أية روابط.

(١) القاري ، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ص: ١١١، الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت .

(٢) الحلبي، علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد، النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر .

(٣) ينظر : المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي،١٩٩٩م ،اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المحقق: المرتضي الزين أحمد، ٣٤/١– ٤٦ ، الطبعة: الأولى ،الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.

المبحث الثاني:

دراسة تطبيقية على مصطلح الشاذ

إذا أردنا ملاحظة أثر نظرية تطور المصطلحات على المصطلح الحديثي على وجه التحديد فلا بد من الانتباه إلى أمرين:

أولهما: لا بد أن تكون دراسة المصطلحات الحديثية عبر دراسة المنهج التاريخي الذي يعتمد بشكل أساسي على عنصر التاريخ كمكون أساسي في دراسة أصل المصطلح وولادته، بمعنى أن يرصد الدارس بدايات تشكل المصطلح ومنحنياته التي مر بها.

ثانياً: دراسة مراحل تشكل المصطلح وتطوره. وهذا يشمل النواحي التالية:

أ- دراسة الدلالة اللغوية للمصطلح، وهذه مرحلة مهمة جداً، فلا يمكن بحال أن يستقل الاستعمال الاصطلاحي عند المحدثين عن الاستعمال اللغوي، بل لا بد أن يحصل قدر كبير من التلازم بينهما، وما يقع من التجوز في الاستعمال فهو حادث فيما بعد هذه القرون المفضلة.

ب- دراسة ولادة المصطلح وظروف النشأة، بمعنى أن ندرس على وجه التحديد: من هو أول من أطلق هذا المصطلح؟ ومتى؟ وما هو السياق العلمي الذي جاء فيه ذكر هذا المصطلح؟ وماهي الحمولة الاصطلاحية الأولى لهذا المصطلح؟ وما العلاقة بينها وبين الدلالة اللغوية؟

ج- دراسة اطلاقاته واستعمالاته، وبالأخص دراسة ما يمكن تسميته بمنحنيات المصطلح، وأعني به مجالات التجوز في إطلاقه.

وهنا سأتناول مصطلح الحديث الشاذ كمثال على نظرية تطور المصطلح، وليس المقصود من الدراسة -بالتأكيد- تحرير المصطلح وضبطه، والخروج بنتيجة نهائية حوله، وإنما تطبيق هذا المدخل للنظرية عليه.

*** مصطلح الشاذ، أو الشذوذ:**

أولاً: الدراسة المعجمية للمصطلح:

عندما نستعرض معاجم اللغة وقواميسها المتقدمة والمتأخرة فيمكن أن تنحصر كل الأقوال بأن الشذوذ في جذره اللغوي يعني: تفرد الفرد عن المجموعة بشيء ما، فيقال: شذّ الرَّجلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌ.. وكلمةٌ شاذّة. وشُذّاذ النّاس: متفرّقوهم(١). ويشذ شذوذا أي انفرد عن الجمهور، فهو شاذ، ويقال شذاذ الناس فهم الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم"(٢): وقال ابن فارس: (شَذَّ) الشين والذال يدل على الانفراد والمفارقة. شذ الشيء يشذ شذوذا.(٣)..

فالظاهر مما تقدم أن الأوصاف اللغوية الكاشفة للشذوذ هي: التفرد على أي وجه كان نوعه ، والمخالفة للأكثر تركاً أو فعلاً، فهذان الوصفان لازمان لمعنى الشذوذ، فكل من تفرد بأمر حسي أو معنوي مخالفاً فيه الأكثر فيستحق وصف الشذوذ.

*** الدراسة الاصطلاحية:**

أولاً: مرحلة المحتوى العلمي للمصطلح:

سبقت الإشارة إلى أن مرحلة تكوّن المحتوى العلمي للمصطلح هي عادة تسبق صناعة المصطلح وصياغته، ولأن مصطلح الشاذ يعني في دلالته المعجمية اللغوية على التفرد والمخالفة –على أي وجه كانت المخالفة سواء كانت المخالفة بالفعل أو بالترك، فكل هذا داخل في المعنى اللغوي للشذوذ–

(١) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، العين، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، ج٦/ ٢١٥، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(٢) الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة ،الناشر: دار العلم للملايين– بيروت.

(٣) الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م. معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ج٣/ ١٨٠، الناشر: دار الفكر.

فلا بد في دراسة المحتوى من التقاط كل تعبير أو تصرف عند أئمة النقد يدل على هذا المعنى اللغوي، وندخله ضمن الحمولة الاصطلاحية لهذا المصطلح، وعلى هذا فيمكن أن نقول بأنه يدخل في هذا حقلان من النصوص:

الحقل الأول: كل ما يتعلق بذم التفرد في الرواية والنهي عن الشذوذ ، ومن هذه النصوص مثلاً : قول إبراهيم بن أبي عبلة: "من حمل شاذ العلم حمل شراً كثيراً"(١)، وكذلك قول معاوية بن قرة: "إياك والشاذ من العلم". وقول شعبة: "لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ"(٢)، وقول ابن مهدي: "لا يكون إماماً في العلم من يحدث بالشاذ من العلم"(٣). ونلاحظ هنا أن كل هذه النصوص تدل بشكل مباشر على ذم التفرد والنهي عن الشذوذ في العلم سواء بمعناه العام أو بمعناه الخاص، والمهم هنا أن مصطلح "الشاذ" تم تداوله على هذا النحو عند الأئمة النقاد، ولهذا لم يرد هذا المصطلح ولو مرة وحدة في سياق المدح، وهذا يؤكد قضية مهمة وهي: اعتماد النقاد بالدرجة الأولى على الدلالة والحمولة اللغوية لهذا المصطلح.

الحقل الثاني: التقاط ودراسة المصطلحات المتداولة التي تتقاطع مع هذا المصطلح في الدلالة، وهي ما أشرنا إليها في بداية الحديث وأعني القيام بعملية إحصاء دقيقة لهذه المصطلحات المتداولة وفرزها وتحليلها وإيجاد العلائق بينها. ولأن هذه الدراسة تعد مدخلا لهذا النوع من الدراسات فمن من

(١) ينظر: تهذيب الكمال للمزي ١٤٤/٢، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، سير أعلام النبلاء، ج ٣٢٤/٦ المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة: الثالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ٢٠٠٣م، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الطبعة: الأولى، ٢١/٤، الناشر: دار الغرب الإسلامي.

(٢) البغدادي، ثم الدمشقي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ٦٢٥/٢، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن.

(٣) شرح العلل لابن رجب ٦٢٥/٢.

العسير أو المستحيل إحصاء وبسط كل هذه النصوص والتصرفات في هذا "المدخل"، لكن يكفي أن أشير هنا إلى أهم تعبير استعمله النقاد وتداولوه تعبيراً عن الشذوذ، وهو مصطلح "غير محفوظ" وعليه بنى المتأخرون تقعيداتهم للشاذ، فهذه المصطلح استعملها النقاد كثيراً، وقد أحصى أحد الباحثين تدول هذه اللفظة في كتبهم فخرج بالنتيجة التالية: استعملها البخاري في صحيحه مرة واحدة، واستعملها أبو حاتم ما يقارب خمساً وعشرين مرة، وأطلقها الترمذي ما يقارب ثلاث عشرة مرة في علله، وما يقارب تسعاً وعشرين مرة في جامعه، وأطلقها النسائي حوالي ثلاث مرات فقط، وأطلقها الإمام مسلم في التمييز خمس مرات.[١]

– وهنا سأستعرض نصين عند هؤلاء النقاد يتضح منهما مراد الأئمة من هذه اللفظة وماذا تعني عندهما:

أولهما: الإمام البخاري:

روى الترمذي في سننه[٢] حديث: "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته .."[٣]، فقال في آخره: "وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي موسى وحديث أبي موسى غير محفوظ وحديث أنس: غير محفوظ، وحديث ابن عمر حديث حسن صحيح. رواه إبراهيم بن بشار الرمادي، عن سفيان بن عيينة، عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم قال بعد ذلك: أخبرني بذلك محمد بن إسماعيل، عن إبراهيم بن بشار، قال: وروى غير واحد، عن سفيان، عن بريد، عن أبي بردة،

(١) ينظر: المحمدي، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م. الشاذ والمنكر وزيادة الثقة- موازنة بين المتقدمين والمتأخرين، (ص١٠٨)، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

(٢) سنن الترمذي ٤/ ٢٠٨ ح١٧٠٥.

(٣) أخرجه البخاري ٢/ ٥ح٨٩٣، ومسلم ٣/ ١٤٥٩ح١٨٢٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً وهذا أصح. قال محمد: وروى إسحاق بن إبراهيم عن، معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله سائل كل راع عما استرعاه". قال: سمعت محمداً يقول: هذا غير محفوظ، وإنما الصحيح عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي ﷺ مرسلاً".

فنلاحظ هنا أن الإمام البخاري أطلق هذه اللفظة على هذا الحديث مع أن رواته لا ينزلون عن مرتبة الصدوق، فقتادة ثقة ثبت[١] وهشام الدستوائي ثقة ثبت[٢]، وابنه معاذ صدوق، وقد وثقه ابن معين في رواية الدارمي[٣]، فكيف يكون إذن غير محفوظ؟ والجواب على ذلك هو تفرد هشام عن قتادة بهذا الحديث، وقد أوضح ذلك الطبراني في الأوسط فقال –بعد روايته لهذا الحديث–: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام ، تفرد به معاذ"[٤] ، وقال أبو نعيم: "غريب من حديث قتادة لم يروه إلا معاذ عن أبيه" .[٥]

ولهذا رجح الدارقطني في "العلل" ما رجحه البخاري، فقال: "والصحيح:

(١) ينظر: الذهبي ،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ١٩٩٢م. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، ج١٣٤/٢ الطبعة: الأولى، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية– مؤسسة علوم القرآن، جدة، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، (ص٤٥٣) الطبعة: الأولى، الناشر: دار الرشيد– سوريا.

(٢) ينظر: التقريب لابن حجر، ص ٥٧٣، والكاشف، للذهبي، ٣٣٧/٢.

(٣) ينظر: تاريخ الدارمي ص٤٦، والكاشف للذهبي ٢٧٤/٢، العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الرشيد– سوريا. التهذيب لابن حجر ١٩٦/١٠، والتقريب ص٥٣٦.

(٤) المعجم الأوسط ٢/ ١٩٨.

(٥) الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: السعادة– بجوار محافظة مصر.

عن هشام، عن قتادة، عن الحسن مرسلاً"[1]. والخلاصة أن تفرد هشام عن قتادة خطأ، ولعل الحمل فيه على الراوي عن هشام وهو ابنه معاذ، وقد مر معنا أن حاله صدوق، ولا يحتمل تفرده عن أبيه بمثل هذا.

هذه المناقشة ليس المقصود منها تحرير العلة في النص، وإنما التقاط مراد الإمام البخاري من قوله: غير محفوظ"، فظاهر أنه يطلقها على ما يتفرد به الراوي من إسناد أو متن سواء وقعت المخالفة الفعلية أو لا. فتفرد الراوي بحد ذاته هو مخالفة من جهة الترك، فترك أصحاب قتادة لهذا الحديث، وترك أصحاب هشام لهذا الحديث هذه مخالفة تستحق هذا الوصف: "غير محفوظ".

ثانيهما: الإمام مسلم بن الحجاج:

وقع في "التمييز" لمسلم مجموعة من النصوص التي استعمل فيها هذا اللفظ، ولعل من أصرحها هذا الموضع، قال رحمه الله: "حدثني الحسن الحلواني وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قالا: حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا كثير بن زيد ، حدثني يزيد بن أبي زياد ، عن كريب ، عن ابن عباس رضي لله عنهما قال: بتّ عند خالتي ميمونة فاضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم في طول الوسادة واضطجعت في عرضها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ ونحن نيام، ثم قام فصلى، فقمت عن يمينه، فجعلني عن يساره، فلما صلى قلت: يا رسول الله وساقه. وهذا خبر غلط غير محفوظ لتتابع الاخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك أن ابن عباس إنما قام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوله حتى أقامه عن يمينه، وكذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في سائر الاخبار عن ابن عباس أن الواحد مع الامام يقوم عن يمين الامام لا عن يساره. وسنذكر ان شاء الله رواية أصحاب كريب عن كريب عن ابن عباس ثم نذكر بعد ذلك رواية سائر أصحاب ابن

(١) العلل ١٢/ ١٤٦.

عباس عن ابن عباس بموافقتهم كريبا".[١]

ثم شرع رحمه الله في سردها، والمقصود من هذا النص أن الإمام مسلماً وصف هذا الخبر بأنه غير محفوظ، وذلك لسببين:

أولهما: أن يزيد بن زياد خالف أصحاب كريب، فكلهم رووه أن ابن عباس رضي الله عنهما ما إنما قام عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فحوله حتى أقامه عن يمينه، وأن عامة أصحاب ابن عباس رضي الله عنهما ما كلهم رووه على مقتضى خلاف رواية يزيد عن كريب، فهذا يؤكد تفرد يزيد بالمخالفة.

وثانيهما: أن السنة مضت واشتهرت بأن الواحد يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره.

وحاصل هذين السببين –الأول والثاني– يؤول إلى أمر واحد وهو التفرد والمخالفة، فهذه الرواية غير محفوظة؛ لأن الراوي تفرد بها من جهة المتن ووقعت المخالفة الفعلية، حيث روى الراوي ما يخالف روايات الآخرين.

والمقصود هنا أن مسلماً أطلق هذا الوصف "غير محفوظ" على الحديث الذي تفرد به راويه مخالفاً رواية غيره.

المرحلة الثانية: الاستعمالات الاصطلاحية للشاذ عند النقاد:

أشرنا في المرحلة السابقة إلى أن هذا المصطلح ولد عند الأئمة النقاد في سياق الذم، وذكرنا طرفاً من نصوصهم في هذا، ونشير هنا إلى استعمالات النقاد لهذا المصطلح، وما وضعوا فيه من الدلالة، ويمكن أن نقسم هذه الأقوال إلى قسمين:

القسم الأول: الاستعمالات المتقدمة، وسنعرض فيها استعمال الشافعي والحاكم والخليلي.

١() النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري١٤١٠هـ، التمييز، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، (ص١٨٣)، الطبعة: الثالثة، الناشر: مكتبة الكوثر – المربع– السعودية.

القسم الثاني: الاستعمالات المتأخرة، وسنعرض فيها استعمال الحافظين ابن الصلاح وابن حجر.

القسم الأول: الاستعمالات المتقدمة:

أولاً: الإمام الشافعي:

يعد الإمام الشافعي أول من رسم الشاذ بمعناه الاصطلاحي، وله في هذا مجموعة من النصوص، ومن أوضحها: قال رحمه الله: "ليس الشاذ من الحديث: أن يروي الثقة حديثاً لم يروه غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف فيه الناس، هذا الشاذ من الحديث"(١). وظاهر جدا أن الإمام الشافعي يشترط وصف المخالفة، ويزيد هذا بياناً في موضع آخر، فيقول: "إذا روى الثقة لي حديثاً وإن لم يروه غيره، فلا يقال له شاذ. وإنما الشاذ أن يروي الثقات حديثاً على نصرتهم، يرويه بعضهم مخالفاً لهم، فيقال: شذ عنهم"(٢). ونلاحظ هنا أن الإمام الشافعي ركز بشكل واضح على الدلالة اللغوية في رسم الشاذ، إذ فرّق بين الحديث الذي تفرد به راو، وبين الحديث الذي خولف فيه، فكأنه لا يعد التفرد من دون مخالفة فعلية شذوذاً، ويقصر وصف الشذوذ على التفرد مع المخالفة.

ثانياً: الإمام الحاكم:

قبل أن أذكر قول الحاكم رحمه الله أشير هنا إلى تعريف الحافظ صالح جزرة للشاذ؛ لكونه يسبق الحاكم في التاريخ، فقد عرف الشاذ بقوله: الحديث الشاذ هو الحديث المنكر الذي لا يعرف(٣). وهذا الإطلاق من هذا الناقد وإن كان مقارباً جداً للمعنى اللغوي للشاذ، لكن مع ذلك ظاهر أن مراد هذا الإمام

(١) ينظر: النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، معرفة علوم الحديث، المحقق: السيد معظم حسين، (ص١١٩)، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(٢) (الكامل لابن عدي ٢٠٧/١).

(٣) ينظر: الكفاية، الخطيب ص١٤٢، وانظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب ٢/ ٦٢٥.

من هذا التعريف ليس بيان حد الشاد ولا ضبط مصطلحه؛ بدليل أنه لم يفرق بين الشاذ والمنكر، ويمكن أن يدخل كلامه هذا في الحقل الأول للمحتوى العلمي للشاذ مضموماً إلى قول ابن أبي عبلة وابن مهدي التي أشرنا إليها فيما سبق، لكن أوردته هنا دفعاً للإشكال؛ لمجيئه على صيغة التعريف.

أما الإمام الحاكم فقد عرَّف الشاذ بقوله:"الشاذ غير المعلول فإن المعلول ما يوقف على علته: أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل بمتابع لذلك الثقة .[١]"

وهذا يعني أن الشاذ عند الحاكم هو تفرد الثقة بحديث ليس له أصل، ولا يشترط وجود المخالفة في هذا، وإنما عدم وجود أصل يتابع هذا الحديث فإنه يسوغ إطلاق هذا الوصف عليه، وهذا تعبير دقيق من هذا الناقد في بيان مصطلح الشذوذ وحده، ثم ذكر / مثالاً على ذلك وهو الحديث الذي رواه محمد بن أحمد المحبوبي، عن أحمد بن سيَّار، عن محمد بن كثير العبدي، عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر ت قال: "رأيت رسول الله هـ في صلاة الظهر يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع".

قال: "وهذا الحديث شاذُّ الإسنادِ والمتن؛ إذ لم نقفْ له على علة، وليس عند الثوري عن أبي الزبير هذا الحديث، ولا ذَكَرَ أحدٌ في حديث رفع اليدين أنه في صلاة الظهر أو غيرها. ولا نعلم أحداً رواه عن أبي الزبير غير إبراهيم بن طَهمان وحده، تفرد به، إلا حديثٌ يحدِّث به سليمانُ بن أحمد الْمَلَطي من حديث زياد بن سوقة وسليمان متروك يضع الحديث. وقد رأيت جماعة من أصحابنا يذكرون أن علته أن يكون عن محمد بن كثير، عن إبراهيم بن طَهمان، وهذا خطأ فاحش، وليس عند محمد بن كثير عن إبراهيم بن طَهمان حرف".[٢]

فالحاكم هنا حكم على هذا الحديث بشذوذه في الإسناد لأنه –كما يظهر–

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ١١٩، وص١٢٠.

لا يُعرف بأنه من حديث أبي الزبير عن جابر، ورواية أبي الزبير عن جابر نسخة مشهورة وجادة مسلوكة، ورواها عن أبي الزبير الإمام سفيان الثوري، وهو مكثر من الرواية جداً وله أصحاب، ولو حفظت الرواية عن سفيان لما تفرد به محمد بن كثير العبدي، ولنقله كبار أصحاب سفيان الأثبات المكثرون عنه من مثل يحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين.

أما متابعة سليمان الملطي لسفيان فهي لا تصح؛ لأن سليمان متروك يضع الحديث كما قال الحاكم. ثم أورد الحاكم احتمالاً نقله عن بعضهم، وهو أن محمد بن كثير رواه في الأصل عن إبراهيم بن طهمان وليس عن الثوري، لكنه رد هذا الاحتمال، ووصفه بأنه خطأ فاحش؛ لأن محمد بن كثير ليس له رواية عن ابن طَهمان. هذا بالنسبة إلى شذوذ الإسناد، أما شذوذ المتن فهو من جهة أنه لم ينقل تقييد رفع اليدين أنه كان في صلاة الظهر إلا بهذا الإسناد.

وهنا مسألة مهمة تتعلق بما نحن فيه تعلقاً مباشراً: إذا تفرد الثقة بإسناد ليس عند غيره، فهل يسمى هذا شاذاً عند الحاكم؟ والجواب على ذلك: نعم هو يدخل في وصف الشاذ عنده، لكن هذا لا يعني أنه في حيز الضعيف، بل هو لا يعدو عنده أن يكون شذوذاً لغوياً ليس أكثر من هذا! ومما يدل على ذلك أنه في كتابه "المدخل إلى الإكليل" ذكر أقسام الحديث الصحيح المتفق عليه، وفي (القسم الرابع من الصحيح المتفق عليه) قال: "هذه الأحاديث الأفراد والغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب..."[(١)]. ثم ذكر أمثلة لهذا النوع، ومنها حديث عائشة رضي الله عنها في سحر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مخرج في الصحيحين[(٢)] ،، فقد قال عقبه: "هذا الحديث مخرج في الصحيح وهو شاذ بمرّة". فظاهر جداً

(١) الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله، المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر دار الدعوة الإرشاد (ص٣٩).

(٢) أخرجه البخاري ١٢٢/٤ح ٣٢٦٨ ومسلم ١٧١٩/٤ح٤٣ .

من تصرفه أن وصفه للحديث بالشذوذ هنا لا يعني به ضعف الحديث ورده، وإنما هو توصيف لحالة الإسناد من جهة التفرد ليس أكثر من ذلك.

أخيراً: ظهر مما سبق من التقعيد والمثال أن وصف الشاذ عند الحاكم يتجاوز دلالة الثبوت إلى الدلالة اللغوية ، وهذه الإشارة مهمة جدا للناظر المتأخر؛وذلك حتى لا يطبق مفهوم الشذوذ المكتنز بدلالات الثبوت على هذا المصطلح في كل تطبيقاته. وحاصل ما تقدم أن الحاكم استعمل هذا المصطلح على مجموعة من الصور:

أولاً: الصورة اللغوية، فهو يطلق وصف الشذوذ على الحديث ويريد به أحياناً المعنى اللغوي، وبالتالي فليس له تعلق بصحة الحديث وضعفه.

ثانياً: صورة التفرد المجرد، فيطلق الشذوذ على الحديث الذي تفرد به الثقة، وليس له أصل إما من جهة الإسناد، أو من جهة المتن.

ثالثاً: الحديث الذي خولف فيه راويه، كأن يروي الراوي الثقة حديثا يخالف فيه الأوثق والأحفظ. وهذه الصورة هي التي أشار إليها الشافعي في النص الذي نقله الحاكم عنه.

ثالثاً: الإمام الخليلي:

أورد الخليلي مفهومه للحديث الشاذ في سياق المقارنة بين قول الشافعي وقول غيره، فقال: "وأما الشواذ فقد قال الشافعي وجماعة من أهل الحجاز: الشاذ عندنا ما يرويه الثقات على لفظ واحد ويرويه ثقة خلافه زائدا أو ناقصاً، والذي عليه حفاظ الحديث، الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة فما كان من غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان من ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به"[(١)]. وظاهر من هذا النص أن الإمام الخليلي يرى أن

(١) القزويني، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، ١٤٠٩هـ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، (ص١٧٦). الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد– الرياض.

الشذوذ عند النقاد –وهم من عبَّر عنهم بحفاظ الحديث– هو: تفرد الراوي بإسناد لم يروه غيره دون اشتراط للمخالفة، فمجرد أن يتفرد الراوي بهذا فيمكن إطلاق وصف الشذوذ على هذا الإسناد مباشرة، لكنه نص هنا على حال الراوي المتفرد، وذلك بقوله: "شيخ" والشيخ عند النقاد في منزلة أدنى من منزلة الثقة، فكأنه يقصر التفرد على من هو دون الثقة، وهو وإن كان فصل بعد ذلك بقوله: "ثقة كان أو غير ثقة"، لكن هذا لا يعني أنه يقصد بمرتبة الشيخ مرتبة الثقة –يعني أن قوله هذا من باب التغاير اللفظي–، وإنما ظاهر أنه يقصد مرتبة "الشيخ" الذي هو دون الثقة، كما نص على ذلك الحافظ ابن رجب، إذ قال بعد إيراده لكلام الخليلي: "ولكن كلام الخليلي: في تفرد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم: عبارة عمن دون الأئمة والحفاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره، فأما ما انفرد به الأئمة والحفاظ فقد سماه الخليلي: فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات، أو أفراد إمام عن الحفاظ والأئمة صحيح متفق عليه...".[1]

وكلام ابن رجب دقيق جداً في هذا التقييد، ومما يؤكد هذا أن الخليلي رحمه الله قبل أن يورد هذا الكلام ذكر قبله هذا الحديث فقال: "حديث حدثناه الحسين بن حلبس، حدثنا عثمان بن جعفر اللبان، حدثنا حفص بن عمر الزبالي، حدثنا أبوزكير يحي بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلوا البلح بالتمر فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق"[2].، ثم قال: وهذا فردٌ شاذٌ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير،

(١) شرح العلل ٢/ ٦٢٥.

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى ١/٢٥٠ح٦٦٩٠ وابن ماجة ٢/١١٠٥ح٠٣٣٣ وفي إسناده يحيى بن محمد أبوزكير ، وقد تفرد به كما في الأعلى ، ولهذا حكم الخليلي كما في الأعلى بالشذوذ ، وحكم عليه الذهبي في التلخيص بأنه منكر (٤/١٣٥ح٧١٣٨) .

وهو شيخٌ صالح، ولا يحكم بصحته، ولا بضعفه، ويستدل بهذا على نظائره من هذا النوع، معرفة الشاذ ، وأما الشواذ .." ثم ذكر النص السابق عن الشافعي وما اختاره في حدِّ الشاذ.

فقوله: "هذا فرد شاذ لم يروه عن هشام غير أبي زكير ..."، يدل دلالة صريحة على أن الشواذ عند الخليلي هي أفراد الشيوخ .وأما أفراد الثقات فقد سماها الخليلي "فرداً "[(١)]. وذلك في مواضع عدة من كتابه.

القسم الثاني: استعمالات المتأخرين:

أولاً: الإمام ابن الصلاح:

يعد ابن الصلاح رحمه الله أشهر من اعتنى بضبط المصطلحات الحديثية من حيث حدودها المنطقية، ولهذا فالدارس لعلم المصطلح لا يمكن أن يتجاوز تقعيدات هذا الإمام لهذا اللون من العلم. واللافت أن منهجه تميز عن غيره بكونه امتداداً لعمل من تقدمه من الأئمة مع روح ناقدة وعقلية فذة تفرز المختلفات وتضم النظائر، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ما نحن بصدده الآن، وهو موقفه من الحديث الشاذ، فقد استعرض في مبتدأ حديثه النصوص المتقدمة، فعرض نص الشافعي، ثم عرض نص الحاكم، ثم الخليلي، ثم قال بعد ذلك: قلت: وأما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول "ويعني بذلك أن حد الشافعي للشاذ بأنه الحديث الذي خولف يعد شاذاً، فهذا صحيح في رسم الشاذ وحده"، ثم قال: "وأما ما حكيناه عن غيره (يقصد الحاكم والخليلي الذي يقتضي كلامهما بأن الشاذ لا يلزم منه المخالفة) فيشكل عليه بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط كحديث: "إنما الأعمال بالنيات"[(٢)]، فإنه حديث فرد تفرد به عمر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تفرد به عن عمر علقمة بن وقاص، ثم عن علقمة محمد بن إبراهيم، ثم

(١) ينظر شرح العلل لابن رجب ٦٥٨/٢.

(٢) صحيح البخاري ٦/١ح١.

عنه يحي بن سعيد على ما هو الصحيح عند أهل الحديث. ثم ذكر بعض الأحاديث، ثم قال: فكل هذه مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة. وفي غرائب الصحيح أشباه لذلك غير قليلة[١]. ثم ذكر بعد ذلك أن هذا الأمر ليس على إطلاقه من الحاكم والخليلي، وإنما ينظر إلى المتفرد، إن كان ثقةً عدلاً حافظاً يقبل تفرده ولا يقدح فيما انفرد به، وخلص في الأخير إلى أن الشاذ المردود قسمان: "أحدهما: الحديث المفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابراً لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة".[٢]

ومقصود الحافظ ابن الصلاح من هذه المناقشة أن مقتضى كلام الحافظين الحاكم والخليلي يؤول إلى أن الحديث الغريب الذي تفرد به راو يعد شاذا! وهذا معارض بأن هناك عدد من الأحاديث الصحيحة هي من هذا النوع.. فكيف تكون شاذة؟ ثم أجاب عن الإشكال بالتفصيل السابق، والذي يظهر لي أنه ليس ثم إشكال في كلامهما؛ لأن الجهة منفكة بين الرأيين، وزاوية النظر مختلفة، فالإمام الحاكم رأينا عند عرض رأيه أنه يتعامل مع الشاذ بصورته اللغوية، فليس عند كل شاذ مردود، فهو ربما صرح بالحكم بالشذوذ على الحديث وصرح بالصحة في نفس الوقت، وقد مر معنا هذا. أما الخليلي فكما أشار الحافظ ابن رجب في التقاطته الدقيقة –التي سبق ذكرها عند عرض رأي الخليلي– أنه لا يقصد تفرد الثقات وإنما تفرد الشيوخ ،يوهم بمنزلة أقل، وهذه لا يخالف فيها ابن الصلاح كما ظهر من التفصيل الذي ذكره.

ثانياً: ابن حجر:

اشتهر الحافظ ابن حجر رحمه الله بالعناية بضبط المصطلحات، وكان هذا أظهر ما يكون في "النخبة" وفي شرحها "النزهة"، فاجتهد في صياغة

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص: ٧٧.

(٢) المرجع السابق.

المصطلحات على وفق الحدود المنطقية، وكانت الصناعة المنطقية ظاهرة جداً عند رسم التعاريف، وكان منهج الحافظ رحمه الله أنه يختار أبرز مدلولات اللفظ ويضع المصطلح عليها، فالحديث الشاذ مثلاً عرَّفه بأنه: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه –ثم قال /– وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ.[١]

ونلاحظ في هذا التعريف من الحافظ / أنه اختار الصورة المتفق عليها للحديث الشاذ، وهي رواية المقبول –ثقةً أو شيخاً– مخالفاً لغيره ممن هو أوثق منه، فهذه الصورة ينطبق عليها تعريف الشافعي انطباقاً أولياً؛ لأن شرط الشذوذ عند الشافعي وجود المخالفة للأوثق والأحفظ، وينطبق عليها تعريف الحاكم والخليلي انطباقاً من باب أولى، فإذا كان الغريب عندهم يدخل في صورة الشذوذ اللغوي فالحديث الذي وقعت فيه المخالفة من باب أولى.

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ت الرحيلي (ص: ٨٥).

الخاتمة

بعد حمد الله –وهو المستحق للحمد والشكر والثناء الحسن– على عونه وتوفيقه من إتمام هذا البحث، أذكر أهم النتائج والتوصيات في ختام هذا البحث:

أولاً: أهمية الدراسة المصطلحية لعلوم الشريعة على وجه العموم، وعلى علوم السنة على وجه الخصوص.

ثانياً: أن المرحلة الأولى في عصر الرواية –عهد الصحابة والتابعين– كانت هي اللبنة الأولى لصناعة المصطلحات الحديثية، إذ كانت متركزة على بناء المفاهيم والتصورات لهذا العلم العظيم.

ثالثاً: أن ولادة المصطلحات في علوم الحديث جاءت في وقت مبكر، فلم تكن هذه المصطلحات معزولة ولا منبتة عن سياقها العلمي كما يحصل في بعض العلوم التجريبية، بل ظهرت بواكيرها في عصر النقد، وتم تداول مفاهيمها الدالة على هذه المصطلحات، ونتيجة لهذا لم يكن دور المتأخر إلا سبك المصطلح وصناعته دون أن يتكلف في البحث عن المفاهيم والمحتويات لهذه المصطلحات.

رابعاً: أن من أهم أركان دراسة المصطلح إحصاء الألفاظ الدالة على المصطلح وفرزها وتقسيمها، ومن ثم تحليلها وإيجاد العلائق بينها.

خامساً: أن مصطلح الشاذ لم يكن مصطلحاً متداولاً بهذا اللفظ عند الأئمة المتقدمين وإنما كان يجري تداول بعض مفاهيمه، من مثل "غير محفوظ" و "التفرد" وغيرها.

سادساً: أن الإمام الشافعي يعد أول من صاغ هذا المصطلح وأبرز دلالاته، وله في هذا قصب السبق في كثير من مصطلحات هذا العلم.

سابعاً: أن الدلالة اللغوية للمصطلح كانت تشكل مساحة كبيرة من مفهوم المصطلح عند الأئمة النقاد، فلربما استعمله أحدهم ومراده دلالته اللغوية

المجردة لا دلالة الثبوت، وظهر هذا من تصرف الحاكم وتطبيقاته.

ثامناً: أن منهج ابن الصلاح عند تعريف المصطلحات البناء على من سبقه من الأئمة، بينما الحافظ ابن حجر يركز عند التعريف على الصورة الدالة التي هي محل الاتفاق عند من سبقه.

تاسعاً: يوصي الباحث أن تدرس مصطلحات الحديث مع شقها العملي دراسة مصطلحية، بحيث يكون التركيز في المقام الأول على البناء المصطلحي النظري مضموماً إليه الجانب التطبيقي من عمل النقاد.

فهرس المصادر والمراجع

١- البوشيخي، الشاهد. ١٩٩٥م، مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ، الطبعة الثانية، دار القلم، الكويت.

٢- خنشي، محمد عمراني، إشكاليات المصطلح في علوم الحديث.

٣- الأنصاري، فريد. ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م، المصطلح الأصولي عند الشاطبي.

٤- سواعي، محمد. ٢٠٠٣م . أزمة المصطلح في القرن التاسع عشر مقدمة تاريخية، الناشر: المعهد الفرنسي للدراسات العربية- دمشق.

٥- كلود لوم، مارلي. علم المصطلح مبادىء وتقنيات، ترجمة ريما بركة، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للترجمة.

٦- الحلبي، علي بن حسن بن علي بن عبدالحميد، النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر.

٧- الحنبلي، ابن رجب ،شرح علل الترمذي، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفلاح.

٨- بن معين أبو زكريا، يحي١٤٠٠ هـ. تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تحقيق د.أحمد محمد نور سيف الناشر:دار المأمون للتراث، دمشق.

٩- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الحسني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ،الناشر: المكتبة السلفية- المدينة المنورة.

١٠- الحنبلي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، الصارم المنكي في الرد على السبكي، تحقيق: عقيل بن محمد بن زيد المقطري اليماني، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الريان، بيروت- لبنان.

١١- البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، صحيح البخاري، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الشعب- القاهرة.

١٢- الشيباني، أحمد بن حنبل، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، المسند، المحقق: مكتب

البحوث بجمعية المكنز، الطبعة: الأولى، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي.

١٣- الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، الطبعة: الثانية، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر.

١٤- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا- بيروت.

١٥- القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر- بيروت.

١٦- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، ١٣٨٧هـ ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية- المغرب.

١٧- النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م. سنن النسائي، تحقيق :عبدالفتاح أبو غدة، الطبعة الثانية، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب.

١٨- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية

١٩- القرطبي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. الاستذكار، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الطبعة: الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٠- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي، ١٩٨٠م. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى، الناشر:

مؤسسة الرسالة– بيروت.
٢١- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ١٩٨٣م، المعجم الكبير للطبراني، الطبعة: الثانية، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
٢٢- الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
٢٣- المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء، ١٩٨٠م، العلل، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة: الثانية، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت.
٢٤- الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي ابن أبي حاتم ١٩٥٢م، الجرح والتعديل، الطبعة الأولى، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- بحيدر آباد الدكن- الهند، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٢٥- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م، تاريخ بغداد، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت.
٢٦- الرامهرمزي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، المحقق: د. محمد عجاج الخطيب، الطبعة: الثالثة، الناشر: دار الفكر- بيروت.
٢٧- البغدادي، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المحقق: كمال يوسف الحوت، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية.
٢٨- القاري، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم

،الناشر: دار الأرقم لبنان– بيروت .
٢٩– المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي، ١٩٩٩م، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الطبعة: الأولى ،الناشر: مكتبة الرشد– الرياض.
٣٠– الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، العين، المؤلف: المحقق: د مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلالا.
٣١– الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م. معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر.
٣٢– الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الرابعة، الناشر: دار العلم للملايين– بيروت.
٣٣– المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي،١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، الطبعة: الأولى، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت.
٣٤– الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز،١٤٠٥ هـ– ١٩٨٥م، سير أعلام النبلاء، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة: الثالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة.
٣٥– الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز٢٠٠٣م، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف،الطبعة:الأولى،الناشر:دار الغرب الإسلامي.
٣٦– المحمدي، أبو ذر عبد القادر بن مصطفى بن عبد الرزاق، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م. الشاذ والمنكر وزيادة الثقة– موازنة بين المتقدمين والمتأخرين،

الطبعة: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
٣٧- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز،١٤١٣هـ. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز١٩٩٢م، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الطبعة: الأولى، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية– مؤسسة علوم القرآن، جدة.
٣٨- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، تقريب التهذيب، المحقق: محمد عوامة، الطبعة: الأولى، الناشر: دار الرشيد– سوريا.
٣٩- الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم ،المعجم الأوسط، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين– القاهرة.
٤٠- الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: السعادة- بجوار محافظة مصر.
٤١- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الطبعة: الأولى، الناشر: دار طيبة– الرياض.
٤٢- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري١٤١٠هـ، التمييز، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة: الثالثة، الناشر: مكتبة الكوثر– المربع– السعودية.
٤٣- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت.
٤٤- النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م. علوم الحديث،

المحقق: السيد معظم حسين، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت.

٤٥- البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية– المدينة المنورة.

٤٦- الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م،
شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن.

٤٧- الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه أبو عبد الله، المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم أحمد، الناشر دار
الدعوة الإرشاد.

٤٨- القزويني، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل، ١٤٠٩هـ، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الطبعة: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد– الرياض.

٤٩- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت.

٥٠- العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، ١٤٢٢هـ. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى، الناشر: مطبعة سفير بالرياض.

٥١- النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م، معرفة علوم الحديث، المحقق: السيد معظم حسين، الطبعة: الثانية، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت.